بحث في

دور المرأه في الحياة السياسية

قام بالبحث الطالبة / دعاء فارس زغلول زعفراني

كلية الاداب - قسم اللغة العربية - الفرقة الثالثة

المحتوي

مقدمة

من المسائل الأساسية التي وضعت للنقاش والحوار الفكري والحضاري في القرن العشرين هي مسألة حقوق المرأة، ومنها المشاركة في الحياة السياسية، والعمل السياسي، فمن هذا المنطلق لنا ان نتساءل عن دور المرأة السياسي الذي كان ولا يزال محل خلاف بين الكثيرين.

ينبع هذا الخلاف من الاختلاف في معنى الدور السياسي، ففي العهد النبوي وعهد الراشدين يعتبر العمل السياسي جزءاً من الدين وبمعنى آخر حراسة للإيمان، ولنا ان نأخذ مثلاً أول الناس إسلاماً السيدة خديجة رضي الله عنها فقد كشفت دراسة لشخصيتها أنها على درجة عالية من الوعي السياسي.

ولا يخفى علينا بعد ذلك دور النساء المسلمات في الهجرة والبيعة وغيرها من أمور السياسة في ذلك العصر، فالسياسة في الفكر الإسلامي تعني رعاية شؤون الأمة في مجالاتها الحيوية كافة، وقيادة مسيرتها في طريق الإسلام، لذا فهي مسؤولية اجتماعية عامة، كلف بها المسلمون جميعاً.

وتلك المسؤولية هي في مصطلح العلماء واجب كفائي يتوجه فيه الأمر والخطاب لعموم المسلمين بغض النظر عن كونهم رجالاً ونساء إلاّ ما ورد من استثناء.

أما في عصرنا الحالي فلا تزال الأقطار العربية إلى اليوم شأنها شأن دول العالم الثالث تسعى جاهدة إلى تحقيق التنمية من خلال قراءة الواقع وفهمه للوقوف على ثغراته المتعددة والتي تشمل مختلف المجالات السياسية.

وترى شريحة لا بأس بها من الناس ان المرأة مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى المساهمة في الرقي بمجتمعها والتفاعل مع مؤسساته وتنظيماته الحكومية استناداً إلى ما سبق ذكره، بينما يرى اخرون ان دور المرأة السياسي لا يتعدى كونها زوجة، أم، أختاً، أو حتى ابنة تدعم من له مطلق الحق في المشاركة بتلك المجالات السياسية من بني آدم ويرون ان المرأة أعدت لتكون أماً وزوجة، وان شغلها للمناصب العامة تعطيل لوظيفتها الأساسية، ومخالفة لحكم الشرع الذي يوجب مكوثها في البيت، ويحرم اختلاطها بالرجال مستشهدين بنصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية.

لكنهما يتفقان جميعاً على تحريم رئاسة المرأة للدولة. فبسبب كل هذه الاختلافات لا تزال المرأة العربية في العمل السياسي بطيئة وغير منتظمة وحتى عندما تسند لها مناصب وزارية فإنها تكون متعلقة بتفعيل دور المرأة ومسؤوليتها الاجتماعية.

مفهوم الدور السياسي للمرأة :

هو الأنشطة التي تقوم بها المرأة وتتمثل في ممارستها لحقوقها السياسية والمدنية مثل حق التصويت في الانتخابات، والترشح للمجالس الشعبية والنيابية، والمشاركة في النقابات والتنظيمات النسائية، وحرية التعبير عن الرأي، والمساواة أمام القانون.

الإسلام وحقوق المرأة السياسية :

أنصف الإسلام المرأة، ورفع عنها الظلم والحيف وما عانته من تمييز في العصور السابقة على نزول القرآن. وكان من أثر ذلك، الاعتراف بحقها في المشاركة في تدبير شؤون المجتمع كافة، اقتصادية واجتماعية وقانونية. وأصبح لها شأن في المجال السياسي، حيث تستشار في الأمور كلها، أكانت إدارية أو حربية، بل وتشارك إلى جنب أخيها الرجل سواء بسواء في تسيير شؤون المجتمع وتدبيرها.

واستمرت المرأة بعد ذلك تواصل إثبات وجودها داخل المجتمع، وشاركت بقوة في الحياة العامة، وساهمت في نشر الدعوة أيضاً. ويؤكد هذا الأمر الدكتور مصطفى الشكعة بقوله : >لقد حرر الإسلام المرأة أولاً ثم أقر مكانتها فأدت دورها بأكمل وجه. وأسهمت بجهدها قولاً وفكراً وعملاً وتطبيقاً، وواجهت الخلفاء والملوك بالقول الساطع البيان.

كذلك فإن الشيخ محمد الغزالي أكد في كتابه "السنة النبوية بين أهل الفكر وأهل الحديث"، على حق المرأة في تولي القيادة، ودخولها العمل السياسي حيث يقول : يجوز أن تتولى المرأة المسلمة رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، فمسألة ولاية المرأة للحكم ليست من اختراعي وإنما قال بها من قبل عدد من الأئمة من بينهم ابن حزم وابن جرير الطبري، والدين الإسلامي لم يمانع في أن تكون المرأة زعيمة سياسية وقد أباح لها الحق تولي أمور القضاء.

في هذا المجال سوف نتوقف عند السيدة عائشة أم المؤمنين وزوجة الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ ودورها السياسي كنموذج للزعامة السياسية.

فلقد تجلى الموقف السياسي للسيدة عائشة، رضي الله عنها، حين وقفت في صف معارضي الإمام علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، خليفة المسلمين بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، رضي الله عنه. وكانت السيدة عائشة من أعلم النساء المؤمنات ببواطن الأمور، وكثيراً ما كانت تشارك بالرأي في علاج أخطر الأمور التي تعرضت لها الدولة الإسلامية، واستطاعت أن تروي أكثر من ألف حديث صحيح.

المرأة والمشاركة في الحياة العامة

قامت المرأة بأدوار نضالية من أجل استقلال بلدان العالم الإسلامي من السيطرة الأجنبية، كما أنها حملت السلاح في صفوف المقاتلين، وما زالت تقوم بدورها النضالي في الكفاح المسلح للشعب الفلسطينى من أجل استرداد حقوقه من العدو الصهيوني. وهناك صفحات مشرقة للمرأة في تاريخ الحركات الوطنية الحديثة. ومع ظهور الاتحادات النسائية والمطالبة بالحقوق السياسية، اكتسبت المرأة حق التصويت والترشح للمجالس التشريعية في العديد من الدول،

وتولت في بعضها مناصب عليا في السلطة التنفيذية. ومع ذلك فإن مشاركة المرأة في الحياة السياسية في البلدان الإسلامية تتراوح بين المد والجزر، وذلك يتوقف على عدة عوامل داخلية وخارجية. وبالرغم من الستار الذي فرضته التقاليد على النساء، فقد برز عدد منهن كعائشة التيمورية التي غدت شاعرة وأديبة. وملك ناصف أو باحثة البادية التي كان لها دور بارز في ميدان المشاركة السياسية، ووضعت كتاباً بعنوان "حقوق النساء" وأهم ما أشارت إليه في هذا الكتاب حق المرأة في الانتخاب.

ونذرت نبوية موسى حياتها لتعليم المرأة، وبرهنت على قدرة المرأة على تولي المناصب العليا، حيث نجحت في الوصول إلى أرقى المناصب التربوية بوزارة المعارف، ونجحت في إصدار مجلة الفتاة الأسبوعية 1937، ولها كتاب "المرأة والعمل". وحين نسير مع نيل المرأة لحقوقها المدنية والسياسية في مطلع العصر الحديث، نتوقف عند ثورة 1919 في مصر التي شاركت فيها المرأة بنصيب كبير. ولقد ارتبطت هذه المشاركة الفعالة من جانب المرأة في الأحداث السياسية المرتبطة بثورة 1919 بالتطلع الفعلي إلى التعليم.

لقد حرصت المرأة المصرية منذ عام 1907 على المشاركة في المؤتمرات السياسية داخل مصر وخارجها، حيث حضرت السيدة انشراح شوقي مؤتمر بروكسل 1910، الذى دعا إليه الزعيم محمد فريد من أجل نصرة القضية المصرية. وسقطت أول شهيدة مصرية للثورة في العصر الحديث وهي السيدة حميدة خليل في ثورة 1919.

ولقد اعترف سعد زغلول زعيم الثورة في مذكراته بدور المرأة السياسي في ثورة 1919، وكانت مثالاً للمصري الذي جاهد من أجل بلاده.

كما كان دور السيدة صفية زغلول مثالاً للمرأة المصرية التي تصدت لمواصلة الثورة حتى بعد نفي زوجها سعد زغلول، لقد كانت تساند سعد زغلول في نشاطه السياسي حتى بعد نفيه خارج مصر، حيث كانت تجتمع مع زعماء الوفد في بيت الأمة.

وكما ساهمت المرأة المصرية في إشعال الثورات وعلى الأخص في ثورة 1919 مناضلة وشهيدة، كذلك ساندت المرأة السورية الثورة السورية، كما شاركت المرأة الجزائرية في ثورة الجزائر، وقبلها ساهمت المرأة العراقية بنقض معاهدة بورتسموت، ثم المرأة الفلسطينية في مقاومة الاحتلال البريطانى، ثم بعده مقاومة الاحتلال الصهيوني.

لقد ارتبط ظهور المرأة الجزائرية في الساحة السياسية بالكفاح ضد الاستعمار الفرنسي عام 1832، وخرجت في مظاهرة عام 1939، أما المرأة الفلسطينية فقد واكبت أيضاً الحركات النضالية التي قام بها الشعب الفلسطينى ضد الانتداب البريطاني ابتداء من عام 1920، ويعد عام 1929 هو بداية انطلاق المرأة الفلسطينية في عالم السياسة والمشاركة في شؤون بلادها.

ثم على أرض السودان حيث كافحت المرأة السودانية طويلاً في سبيل تشكيل اتحادها النسائي. كذلك المرأة على أرض اليمن التي نجحت في تكوين تنظيمها النسائي المستقل عام 1974.

وبانتهاء عصر الكفاح المسلح ضد الاستعمار، ما عدا في فلسطين، واصلت المرأة كفاحها، فقصدت العديد من الندوات والمؤتمرات، ففي عام 1974 عقد في بيروت مؤتمر نسائي تحت شعار "وضع المرأة العربية في دساتير الأقطار العربية" اشترك فيه ممثلون من 12 دولة، ناقش خلاله المؤتمر قضية المرأة والعمل السياسي وأصدر عدة توصيات على رأسها : ضرورة مساواة المرأة بالرجل والاعتراف بحقها في المجال النقابي والسياسي.

وفي عام 1975 عقد في بغداد مؤتمر حول "العمل للمرأة". وفي سوريا وبناءً على توصيات أحد المؤتمرات النسائية عام 1971، قررت الحكومة ولأول مرة منح المرأة حق الانتخاب والترشيح.

أما في الكويت وفي عام 1973، أعلنت الحكومة مساواة الرجل بالمرأة في أجور العمل والإجازات

العوامل التي تؤثر في معدلات مشاركة المرأة في التنمية

تشير معظم البحوث والدراسات التي أجريت في هذا الصدد إلى أن عوامل عديدة تؤثر في معدلات مساهمة المرأة في عملية التنمية الشاملة، وهي عوامل مرتبطة بعدة أبعاد منها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، باعتبار أن واقع المرأة هو نتاج لتفاعل هذه الأبعاد، وأهم هذه العوامل ما يلي :

1. عوامل التشريع :

وهي كل ما تتخذه المجتمعات من سياسات وإجراءات لتطوير النظم المجتمعية التي تحدد الحقوق والواجبات، وتنظم العلاقات بين الدولة والمواطن. ويتمثل ذلك في إصدار تشريعات وقوانين تمكن المرأة وتمنحها القدرة لكي تمارس أدوارها المنوطة بها في المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، كحق المرأة في الانتخاب والترشيح، وإتاحة الفرصة أمامها كي تنضم إلى التنظيمات السياسية والجمعيات التطوعية، حتى تستطيع أن تمارس أنشطتها الاجتماعية، وإتاحة الفرصة أمامها بأن تتقلد المناصب القيادية العليا في المجتمع.

وقد بلغ عدد النساء اللاتي دخلن البرلمان المصري عام 2000، (11) سيدة، وبلغت نسبة النساء اللاتي وصلن إلى المناصب القيادية عام 1998، 9.4%.

ومنحت الأم المصرية التي تعمل إجازة ثلاثة شهور براتب كامل إذا وضعت مولوداً، وإجازة ست سنوات بربع مرتب لرعاية أطفالها على مدى حياتها الوظيفية.

وفى سوريا منحت المرأة حق الانتخاب والترشيح، واشتركت النساء للمرة الأولى عام 1971 في الانتخابات، ومنحت المرأة إجازة أربعين يوماً للأمومة براتب كامل، وصدر مرسوم بإنشاء الاتحاد النسائي العام للأهداف التالية :

ـ رفع المستوى الثقافي للمرأة.

ـ توفير الشروط للمرأة لتقوم بالتزاماتها، وأهمها واجب الأمومة والطفولة عن وعي وعلم، ودفعها لتقوم بالعمل في سائر المجالات كالرجل.

وفي إيران أعلنت الحكومة تأييدها لاشتراك المرأة الإيرانية في الشؤون الاجتماعية والسياسية، وبدأ صدى الحركة النسائية واضحاً في جميع مجالات الحياة، ففي المجال السياسي فازت 14 إمرأة بمقاعد نيابية في الانتخابات البرلمانية، وهو رقم يفوق عدد النساء الأعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي حالياً، وتقدمت 4 سيدات للترشيح في انتخابات الرئاسة عام 1997، ودخلن في منافسة مع السيد محمد خاتمي نفسه.

وإذا كانت بعض هذه التشريعات والقوانين قد أتاحت فرصاً متكافئة للرجل كما هو الحال في قوانين التعليم، وبعض قوانين العمل، إلا أن هناك بعض التشريعات الأخرى في حاجة إلى الالتزام بتطبيقها. وهذا يبدو واضحاً في التشريعات والقوانين للأحوال الشخصية وبعض قوانين العمل، فهناك هوة كبيرة بين القانون وواقع المرأة، وأيضاً يوجد تفاوت في التشريعات بين الدول الإسلامية والعربية، ويظهر هذا التفاوت في قوانين الحقوق الاجتماعية، فيما يتصل بمدة وأجر إجازة الأمومة للمرأة، وتطبيق قوانين تلزم أصحاب العمل بإنشاء دور الحضانة، وأيضاً فيما يتعلق بقانون الحصول على الطلاق. ومما لاشك فيه أن هذه التشريعات ضرورية لكي تقوم المرأة بدور فعال في إنماء المجتمع وذلك بحصولها على حقوقها السياسية والاجتماعية، وخروجها إلى مجال العمل متساوية في ذلك مع الرجل.

2. التعليم والتدريب :

لاشك أن التعليم يسهم في تغيير أوضاع المرأة بشكل كبير، ويضمن لها مستقبلاً أفضل. ويتوقف مدى إسهام المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على ما حصلت عليه من تثقيف وتأهيل، حيث يزيد التعليم والتدريب من إمكانية المرأة على العمل ورفع مستوى توقعاتها في الحياة، ويخفّض نسبة الخصوبة، ويزيح التقاليد الخاطئة، وهذا ما تبرزه الإحصائيات إذ تبين أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ترتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه، وأن انتشار التعليم والحاجة إلى عمال مهرة على حد سواء للاضطلاع بالمشاريع الواسعة التي يجري تنفيذها في كل البلدان الإسلامية سوف ييسران انضمام المرأة إلى قوة العمل، ففي البحرين لم تشترك المرأة بصورة فعالة في القوى العاملة، إلا بعد أن منحت فرصة التعليم ثم العمل بمهنة التدريس ثم العمل في مجال التمريض.

لذلك نجد أن معدلات تعليم البنات في دول العالم الإسلامي قد قفزت قفزات كبيرة، فقد استطاعت بعض الدول استيعاب البنات في مرحلة التعليم الابتدائي بشكل كامل، وزادت نسبة القيد الصافية في المرحلتين الابتدائية والثانوية معاً من 50% عام 1970 إلى 72% في عام 1998. إلا أن هذا التقدم كان متفاوتاً فيما بين المناطق وفيما بين فئات المجتمع في هذه البلدان.

فالواقع يشير إلى تفشي الأمية بين الكبار والنساء من سن 15 سنة فما فوق. والأمية من المشكلات الخطيرة التي تقف عائقاً أمام مشاركة المرأة بصورة فعالة في المجتمع، وعلى الرغم من تحسن مستويات محو الأمية تحسناً معتبراً في بعض البلدان العربية والإسلامية في الفترة من 1960 إلى 1995، حيث تجاوزت الضِّعف في كل بلد بدأ من أساس منخفض، لكن نظراً لزيادة معدلات محو الأمية بخطى أسرع في المناطق الحضرية، فإن البلدان ذات الأعداد الكبيرة من سكان المناطق الريفية (مصر، المغرب، اليمن) لديها أيضاً معدلات أدنى لمحو الأمية بين الكبار حوالي 50% وأكثر، وبما أن معدلات محو الأمية بين النساء في البلدان الإسلامية (باستثناء لبنان وإيران) على الأقل أدنى بنسبة 20%، تكون الإناث في البلدان التي تغلب فيها الأوضاع الريفية كالمغرب واليمن محرومات بشكل واضح، إذ لا تستطيع القراءة والكتابة سوى امرأة واحدة من كل 10 نساء في المغرب، وواحدة من كل تسع نساء في اليمن.

ويضاف إلى مشكلة الأمية مشكلة أخرى وهي التسرب، وهو رافد من روافد الأمية. وتشير الإحصاءات إلى أن معدلات تسرب الإناث أعلى من معدلات تسرب الذكور. وفي اليمن بلغت معدلات تسرب البنات في الصف الأول الابتدائي 31%، وبلغت 25% من مجمل أعداد التلاميذ المسجلين بالمدارس.

وزاد من حجم المشكلة أيضاً وجود تقاليد اجتماعية في ريف بعض البلدان تدعي أن تعليم البنت لا ينبغي أن يتجاوز مستوى معيناً حتى لا تجد صعوبة في الزواج مبكراً.

مما سبق يتضح أن بلدان العالم الإسلامي ما زالت في حاجة إلى مزيد من الجهود من أجل توفيرالمزيد من الفرص للإناث في التعليم، وذلك بهدف تحسين الخصائص النوعية لأهم شرائح المجتمع وأكثرها تأثيراً في الشرائح الاجتماعية الأخرى، وحتى تستطيع أن تضطلع بدورها المأمول في منظومة التنمية.

3. التحرر من التمييز والفقر، تحقيقاً للمساواة :

لا يمكن الحديث عن الرقي بوضعية المرأة بدون إزالة كل أشكال التمييز التي تحد من تمكينها وإدماجها في التنمية. وأول شكل من أشكال التمييز هو معاناة المرأة بصفة عامة، والمرأة التي تعيش في المناطق الريفية والنائية بصفة خاصة، من الغبن والحرمان والفقر، مما رسخ فكرة تأنيث الفقر باعتبار أن المرأة أكثر فئات السكان تضرراً وحرماناً وتخلفاً.

لقد أظهرت الدراسات وجود صلات سببية مهمة بين بعض الحقوق من قبيل الحق في المشاركة وحرية التعبير، والحق في التحرر من التمييز والفقر. ولا يمكن أن يكون هناك دليل على أثر هذه الصلات أفضل من أثر الحق فى حرية التعبير والمشاركة في الحياة السياسية على تجنب النكبات الاجتماعية الكبرى، وثمة مظاهر أخرى للصلات السببية بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والثقافية. فالتمييز ضد المرأة يمكن أن يسبب لها حرماناً من حيث التغذية والصحة. ويتضح من تحليل البيانات، أن الارتفاع غير العادي في مستويات سوء التغذية والمواليد ذوي الوزن المنخفض عند الولادة لا يمكن تفسيره تفسيراً كاملاً بمحددات معتادة مثل الدخل، والرعاية الصحية، وتعليم الإناث، ومعرفة الإناث بالقراءة والكتابة، وعمر الإناث عند أول زواج. فجانب من تفسير هذا الارتفاع هو التمييز ضد المرأة في توزيع الغذاء والرعاية

الصحية داخل الأسرة المعيشية، وهو تمييز ناجم عن كون الحقوق الاجتماعية والثقافية في المجتمع الرجولي أضعف.

إن التمييز حسب الجنس مستمر في شتى أنحاء العالم ولا يزال جزءاً مـن حياتنا.. لماذا ؟ لأن الأعراف ربما تكون تغيرت ولكنها لا تتغير بالسرعة الكافية، فعدم التمييز والمساواة قد اعترف بهما رسمياً في القوانين، ولكن ما زال هناك تمييز في السياسات، ومن ثم يظل التمييز وانعدام المساواة متفشيين في جميع البلدان تقريباً. ففرص الحصول على المساواة في الأجر و في العمالة وفي الحصول على الخدمات، والمساواة في المشاركة السياسية قد يعترف بها رسمياً، ولكن دون إنفاذ فعال للقوانين، فتظل هناك فجوات في هذه المجالات بالنسبة للمرأة.

ولهذا يتعين تعلم الكثير بشأن الحاجة إلى التصدي لأوجه انعدام المساواة بكافة صورها، والتحرر من الفقر بالنسبة للمرأة، وينبغي على الدول أن تشجع الطبقات الفقيرة لتحسين دخلها من خلال اتباع تدابير موجهة من قبل النهوض بالمشاريع الصغيرة، واتباع تدابير، لإنهاء التمييز فى سوق العمل.

4. وسائل الإعلام والثقافة :

تلعب وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة دوراً خطيراً في تغيير الآراء والمعتقدات، وفي إعادة توجيه سلوك الأفراد خاصة في الشرائح الثقافية والطبقات الاقتصادية والاجتماعية المتوسطة، حيث يسهل التأثير والتغيير في معتقداتهم وأنماطهم القيمية والسلوكية السائدة.

وتنتشر أجهزة الإعلام والتثقيف بمختلف أنواعها في بلدان العالم الإسلامي، وتنقل هذه القنوات في برامجها وموادها وأساليب تعبيرها صوراً إيجابية وقيماً اجتماعية عن المرأة، من حيث حرصها على التماسك والاستقرار بين أفراد أسرتها، ومن حـيث احترامها للعادات والتقاليد، إلا أننا نجد على النقيض من ذلك العديد من المواد والبرامج الإعلامية التي قد تكرس قيماً غريبة عن مجتمعاتنا الإسلامية لا تظهر من المرأة إلا صورة الأنثى، أو التي تكرس أفكار الضعف النوعي والنقص الفكري والتبعية للرجل.

فعلى سبيل المثال يلاحظ أن السياسات الإعلامية الخاصة بثقافة المرأة، تتناقض مع بعضها البعض، إذ تكرس العديد من البرامج الثقافية أفكار المساواة في الحقوق والواجبات، وتطالب المرأة بالمزيد من المشاركة في أنشطة الحياة المختلفة، بينما نجد أن العديد من البرامج الدرامية تدعو المرأة للاستكانة والرضا بما يمنحهن الرجال.

ونخلص من ذلك إلى أن وسائل الإعلام والتثقيف المسموعة والمرئية قد لا تعكس الصورة الحقيقية للواقع الثقافي والاجتماعي للمرأة، ولذلك فلابد من الاهتمام والتطوير المستمر للبرامج والمواد الإعلامية والثقافية، لأنها مسؤولة مسؤولية مباشرة في هذا المجال للقيام بمهام التحفيز وإعداد المجتمع للتغيير بإبراز أهمية المرأة، ودورها في المجتمع، وتعظيم هذا الدور من خلال الأعمال الدرامية والأفلام، حتى تكون صورة عن المرأة تكفل احترامها وتعظيم دورها، كما ينبغي أن تتغير مفاهيم الرجل عن المرأة وأن يؤمن بأهمية دورها ومشاركتها في جميع مناحي الحياة.

دور المرأة في النضج السياسي

المرأة العربية التي تمثل نصف هذا الشعب، تعيش حالة من النضج السياسي، لما تقدمه لها، المجالس، والمراكز، المعنية بشئون المرأة، من دورات تدريبية مكثفة، ومؤتمرات، وندوات، وكتب، وكتيبات، ونشرات، تهدف إلى النهوض بالمرأة، وتمكينها، وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة.

ورغم هذه الحالة من النضج السياسي التي تعيشها المرأة، أعتقد أن قضية النهوض بها، تُعد من أعقد، وأصعب، القضايا في مجتمعاتنا الشرقية، نظرا لوجود العديد من العناصر الحاكمة، والمؤثرة، على مسألة الإعتراف بمشاركة المرأة، وبأن يكون لها دوراً بارزاً في المجتمع، كعدم إيمان البعض بدور المرأة خارج النطاق الأسري !

ولذلك كرست المجالس، والمراكز، المتخصصة في قضايا المرأة، كل وقتها، وجهدها، للنهوض بالمرأة، وعدم تركها ضحية، لعادات، وموروثات خاطئة، لا تمت بصلة إلى الأحكام، والتعاليم الدينية، لكنها تأخذ في حسبانها فقط اعتبارات التعصب، والتشدد، من دون تأسيس الأراء، أو الأحكام على أسس شرعية سليمة، تتفق وصحيح الشرع، لكنها تتفق فقط مع أهواء البعض، ومعتقداتهم، ونظرتهم للحياة بشكل عام.

وتكون قضية دور المرأة في الحياة السياسية شاملة، ولا تقتصر على ملمح معين من ملامح هذه الحياة، فهي تشمل حقها في التصويت في الانتخابات، لمن تراه صالحا، وقادرا على العطاء، وحقها في الترشيح لتمثيل الشعب في المجالس النيابية، والبلدية، وحقها في تولي الحقائب الوزارية.

وكي تتمتع المرأة بقدر مهم من المشاركة في الحياة السياسية، يجب أن نضع في حسباننا عدة اعتبارات مهمة، منها :

أولا: الاعتبار التعليمي والثقافي: حيث يجب الاهتمام بقضية تعليم المرأة، وتوعيتها، بأن تدرس، وتتعلم، حتى تحصل على أعلى الدرجات العلمية، وألا تكتف بالقراءة، والكتابة فقط، أو الاكتفاء بدرجة دنيا من التعليم، ثم يبدأ التأثير عليها، من خلال إغراءات سيتضح وهمها، وزيفها، وكذبها، فيما بعد، لإخضاعها لفكرة الزواج في سن مبكرة، رغم خطورة هذا الأمر على صحتها العامة، وحتى على صحتها الإنجابية بوجه خاص.

فهناك العديد من البنات اللاتي لا يعرفن استكمال مسيرتهن التعليمية، بسبب الزواج المبكر، والدخول في دائرة المشكلات المجتمعية، والأسرية، مما يحول بينهن وبين صفاء الذهن، والفكر، لإستكمال المشوار التعليمي.

فقضية تعليم المرأة تُعد من القضايا الرئيسية، في عملية التنمية بوجه عام، وليس في مجال التنمية السياسية فقط، ولذلك حرصت المواثيق الدولية، والصكوك الحقوقية، والدساتير الوطنية، على تدعيم الحق في التعليم، وترسيخه، وتعزيزه، لأن العلم هو أساس تقدم الشعوب.

وللأسف الشديد، ما زال البعض يؤمن بأن منزل الزوجية هو المكان المناسب للمرأة، ولا مكان لها خارج هذا المنزل، وأن دورها في الحياة السياسية، ما هو إلا وهم، وتقليد للغرب، وبما يخالف الأحكام الشرعية، على حد تعبيرهم !

كما يكون البُعد الثقافي مهما للغاية، فهناك عدة موروثات ثقافية خاطئة، وعلى الرغم من تعزيز التشريعات القانونية للمسائل التي تساهم في بناء مجتمع قوي، ومتماسك، وأن هناك خطوط حمراء لا تمس، إلا أن هناك مَن تجاوز هذه الخطوط الحمراء، وما زال ينظر إلى المرأة كمجرد جسد بلا روح، وأنها غير مؤهلة للمشاركة في الحياة الثقافية، أو غيرها، وان كل فنونها تنحصر فقط في المنزل ولوازمه !

ولذلك يتعين على المؤسسات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، أن تقوم بدور فعال، في نشر الوعي بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وإتاحة الفرص المتكافئة في طريقها، كي يتم تمكينها، وتدعيمها، ومساندتها في المشاركة في الحياة العامة، وصناعة القرار، وخاصة في ظل قدرتها، وتمتعها، بالعديد من الإمكانيات، في المساهمة في وضع الخطط، والاستراتيجيات، التي توفر حلولا للمشكلات، ولمعظم القضايا المجتمعية.

ثانيا: الاعتبار الاجتماعي والاقتصادي: حيث ما زالت المرأة العربية تعاني من مشكلات اجتماعية، واقتصادية، قد تعوقها عن المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية، وهذا يتطلب المزيد من الجهود لمساندتها، وتشجيعها على المشاركة، ولن يكون ذلك فقط من خلال الخطب، والمحاضرات، والأوراق المقدمة إلى مؤتمرات، أو ندوات، ولكن من خلال خطط عملية، وواقعية، ووضع آليات لتنفيذها على أرض الواقع.

فكثير من النساء يعشن مشكلات اجتماعية، واقتصادية ضخمة، بسبب حالات الطلاق المتزايدة، وتنوع الأزمات المادية، التي قد تصل إلى حد عدم وجود الوجبات الغذائية اليومية، مما يضطررن إلى الإنشغال بتوفير المستلزمات الأساسية، وعدم التفكير في الشأن السياسي، أو المشاركة فيه، فكيف يفكرن في الحياة السياسية، وهن بلا مأوى، أو بلا غذاء؟! وكيف يفكرن في الشأن العام، وهن ضحية إهمال مجتمعي، أدى بهن إلى البحث المتواصل عن أدنى متطلبات الحياة؟!

فكم من القضايا المرفوعة على المرأة في بعض المحاكم العربية، بسبب ديونها التي تراكمت عليها، بسبب عمليات الاقتراض التي تقوم بها، رغم فوائدها المرتفعة، لاستغلال حالة العوز والحاجة التي تمر بها، لتوفير الحدود الدنيا من المعيشة، والتي لا يمكن وصفها بالحياة الكريمة.

فكيف تشارك المرأة في الحياة السياسية، وهي مُعرضة للسجن في أي لحظة، تنفيذا لما يصدر ضدها من أحكام بسبب الديون التي عليها؟! وكيف تشارك المرأة في الحياة السياسية، وهي ضحية مجتمع، لم يسعَ إلى وضع الحلول المبتكرة، لقضايا المرأة المالية، ومساعدتها في تذليل العقبات، والقضاء على المخاوف الاقتصادية؟!

ولذلك يجب أن تحظى قضايا المرأة التعليمية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، بأولوية في أجندة الدول، والحكومات، وفي أجندة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، حتى يمكن لها المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية.

ولا يقتصر دور المرأة في الحياة السياسية على مجرد متابعة الشأن العام، ومعرفة آخر المستجدات، والتطورات، التي حدثت في المجتمع، ولكن ينبغي أن نتجاوز هذا الحد، وأن نمكن المرأة من الترشح للمجالس النيابية، والبلدية، وتقلد أرفع المناصب في الحياة السياسية.

ولن يكون ذلك إلا من خلال دراسة المقترحات الآتية :

أولا: الجانب التشريعي: حيث يجب إعداد وسن التشريعات، التي تهتم بقضايا التمييز الايجابي للمرأة، وأن تضمن لها هذه التشريعات، حداً أدنى من التمثيل في البرلمان، وألا تكون هذه التشريعات مؤقتة بفترة زمنية معينة، بحجة إعطاء الفرصة لتمكين المرأة، ومساعدتها في الاندماج في الحياة السياسية، ثم بعد ذلك يكون شأنها كشأن غيرها، دون ضمان حدود دنيا لتمثيلها في المجالس النيابية، والبلدية، وهذا هو ما لا أؤيده، لأن المرأة تحتاج إلى وضع الضمانات التشريعية التي تساعد على تمكينها، وتمثيلها في الحياة السياسية، بصفة دائمة، ليس لعدم قدرتها على منافسة الرجل، ولكن لوجود عادات، وتقاليد، وموروثات خاطئة، لا أعتقد أنها ستزول من المجتمع بسهولة !

ثانيا: الجانب التنفيذي: حيث يجب على السلطة التنفيذية في اي دولة من دولنا العربية، أن تُتيح للمرأة فرص المشاركة في الحياة العامة بشكل عام، وفي الحياة السياسية بشكل خاص، بما يحقق تعزيز دورها في المساهمة في الشأن العام، من خلال المشروعات بقوانين التي تقدمها الحكومات إلى البرلمان، والتي يجب أن تضمن حداً أدنى لتمثيل المرأة في الحياة السياسية، ومن خلال تقليدها المناصب العامة القيادية، نظرا لقدرتها على العطاء بإقتدار لصالح الوطن.

وينبغي ألا يكون إهتمام الحكومات بالمرأة حبيس الدراسات النظرية فقط، بل يجب أن يدل الواقع دلالة قاطعة على قيام هذه الحكومات، بتمكين المرأة بالفعل، وإعطائها حقها، في المشاركة في صنع القرار، وعدم استبعادها من المشهد العام.

ثالثا: الجانب المجتمعي: وهنا يقع علينا، وخاصة الذكور، مسئولية مجتمعية مهمة لدرجة كبيرة، حيث يجب الإعتراف بدور المرأة الرائد في العمل التنموي بصفة عامة، وفي الحياة السياسية بصفة خاصة، وأن نعمل على ترك العادات، والموروثات الخاطئة جانبا، بهدف توسيع دائرة المشاركة السياسية بين كافة فئات المجتمع، وأن يكون للرجال والسيدات مكانا مهما في هذه الدائرة، لتبادل الرؤى، والأفكار، التي تخدم قضايا الحقوق والحريات، والمصلحة العامة للوطن.

وأخص بالذكر في هذا الإطار منظمات المجتمع المدني، التي ينبغي عليها أن تلعب دورا حقيقيا، وملموسا، بعيدا عن مجرد التوثيق بالصور، والمستندات، لإرضاء بعض الهيئات الدولية، والحصول على الدعم المالي منها، ليستفيد به قلة، بغض النظر عن تحقيق مصالح الشعوب.

ولن يكون دور هذه المنظمات ملموساً، وعملياً، إلا من خلال حملات التوعية المستمرة، وخاصة للرجال، بأن يؤمنوا بدور المرأة، وألا يتم حصر دورها في النطاق الأسري، وأن التاريخ يشهد بجدارة المرأة، ومكانتها، وقدرتها، على القيادة، والعطاء المستمر.

ويبقى أن أوجه عباراتي للمرأة نفسها، بأن يتوافر بالفعل لديها الإرادة السياسية، وأن يكون مبدأ سلطان الإرادة السياسية، هو الحاكم لتصرفاتها، وهو الذي يدفعها إلى المشاركة في الحياة

السياسية، وأن ترفض عدم انخراط بعض النساء في الشأن العام، وأن يتم تشجيعهن على الدخول في دائرة العمل السياسي، سواء بالتصويت في الانتخابات، أو بالترشيح للمجالس النيابية، والبلدية، أو السعي إلى تقلد المناصب العامة، ليكون لهن دوراً فعالاً، ومكاناً مهماً على خريطة الحياة السياسية، وفي صناعة القرار، من أجل بناء الوطن.

المشاركة السياسية للمرأة

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية هي رهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه ، وتتوقف درجة هذه المشاركة علي مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية ، وعلي ما يمنحه المجتمع من حريات إجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور ولذا فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة ، بمعزل عن الظروف الإجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع. كما أن مفهوم المشاركة السياسية يلعب دوراُ مهماُ ، في تطوير أليات وقواعد الحكم الصالح ، كمفهوم بات قيد التداول السياسي في الوقت الراهن ، وفي إطار ما يعرف "بالتنمية المستدامة " للمجتمعات ،خاصة مجتمعات العالم الثالث التي توصف أنظمتها بالشمولية أو بسيادة المفاهيم الإرثية علي مفاهيم المواطنة في تحديد النخب السياسية.

وتعني المشاركة السياسية عند صامويل هنتنجتون وجون نلسون:ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي ، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً ،منظماً أو عفوياً ، متواصلاً أو متقطعاً ،سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي ،فعالاً أم غير فعال . ويمكن القول أن المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الإجتماعية والإقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية ، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتها وأليات إشتغالهما ، وتحديد نمط العلاقات الإجتماعية والسياسية ومدي توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماُ رئيسياً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة . ويمكن القول أن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية ، فالمواطنون هم ذوو الحقوق المدنية والإجتماعية والسياسية والثقافية والإقتصادية التي يعترف بها المجتمع للجميع بحكم العقد الإجتماعي ، ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد ، فالمشاركة السياسية تمثل أساس الديمقراطية وتعبراً عن سيادة الشعب . وهناك من يقصد بالمشاركة "تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في إختيار حكامهم وفي صناعة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر ،أى أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي".ويرى البعض إلى أنها "نشاط إختياري يهدف إلى التأثير في إختيار السياسات العامة أو إختيار القادة السياسيين على المستوي المحلي والقومي سواء كان ذلك النشاط ناجحاً أو غير ناجح،منظماً أو غير منظم ، مستمر أو مؤقتاً . هذه المشاركة قيمة في حد ذاتها وشرط لعمل الديمقراطية . وحسب رأي أكاديمي أخر تعد المشاركة السياسية مساهمة المواطنيين في أنشطة سياسية متدرجة ومتنوعة ما بين التصويت إلي توجيه وصياغة سياسة الحكومة ،أي مشاركة الفرد في صور متعددة من النظام السياسي .هذه الصور والأنماط تشمل. تقلد منصب سياسي أو إداري،السعي نحو منصب سياسي أو

إداري، العضوية النشطة في التنظيم السياسي(الحزب مثلاً)،العضوية العادية في التنظيم السياسي، العضوية النشطة في التنظيم شبه السياسي،العضوية العادية في التنظيم شبه السياسي،المشاركة في إجتماعات السياسة العامة،المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية،التصويت.

ومن خصائص المشاركة السياسية

الفعل:- بمعني الحركة النشطة للجماهير في إتجاه تحقيق هدف معين.

التطوع:- بمعني أن تتم جهود المواطنين طواعية وشعورهم بدافع المسؤولية الجماعية تجاه القضايا التي تهم مجتمعها

الإختيار:-تغليب المصلحة العامة ودعمها ، في حالة تعارضها مع المصلحة الخاصة.

كما تمر المشاركة السياسية بمراحل ودرجات مختلفة :

-تبدأ بالإهتمام بالشأن العام أو السياسي.

-تتطور إلي الإنخراط السياسي.

-تتحول إلي القيام بنشاط سياسي.

وتنتهي هذه المراحل بقرار أن تشارك المرأة في الحياة السياسية بأحد وجهين هما :- -الترشح في الإنتخابات: حيث تقرر خوض معترك الحياة السياسية بنفسها والعمل من داخل المطبخ السياسي. -الناخبة:وهنا تحدد أن يكون لها صوت ودور في تحديد من يمثلها حتي يدافع عن حقوقها ويعبر عن مشكلاتها وإهتماماتها . ونضيف بالقول أن الممارسة الفعلية لأي مستوي للمشاركة السياسية يتطلب إقتناعاً بجدوي ولأهمية المشاركة إلي جانب أن يتسم الفرد بالمسؤولية والإلتزام وإحترام الواجب ومن ثم فإن تنمية المشاركة السياسية تتطلب توفير الظروف الإجتماعية والثقافية والتربوية التي تكسب الفرد ثقافة سياسية مشاركة.

التحديات التي تواجه المرأة بعد الثورة

هناك الكثير من التحديات التي تواجه المرأة بعد الثورة علي مستوي الممارسة والتشريع وذلك بسبب الموروثات الثقافية الراسخة في أذهان الكثيريين والتي توقف المرأة عن مسيرتها وتبعدها عن أداء دورها كشريك في تنمية مجتمع له نفس حقوق الرجل وعليه نفس الواجبات ،وأيضاً تبعدها عن المشاركة السياسية ، ويمكن القول أن هناك معوقات عامة تؤثر علي فرص مشاركة المرأة بشكل عام منها علي سبيل المثال ما يلي:-

النظام الإنتخابي وتأثيره علي المشاركة الإنتخابية للمرأة :أثبتت تجربة الإنتخابات المصرية خلال ال62 عاماً الماضية –بما فيها إنتخابات عامي 2012/2011- أن نظام الإنتخابات المتبع في مصر يؤثر بشكل واضح علي مستوي المشاركة السياسية للمرأةمجلة الديمقراطية

الثقافة السائدة والنظرة السلبية لعمل المرأة بالسياسة :التي تكرس التفرقة بين الشأن العام والشأن الخاص وترسخ قلب دور المرأة ليقتصر علي العمل الخاص المتعلق بأمور إدارة شئون المنزل وتربية الأولاد بينما تنظر إلي إدارة الشؤون العامة كإختصاص أصيل للرجل ، لا يجب أن يتم التعدي عليه أو المساس به.

إرتفاع نسبة الأمية :تعد من أكبر المشكلات التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية للمرأة ، وخاصة أن أمية النساء أكبر حجماً وأشد خطراً وأبعد أثراً .لتأثيرها السلبي علي الأسرة والأطفال

الإفتقار إلي القدر اللازم من الثقافة المؤهلة للمشاركة في أنشطة المجتمع ، وعدم الوعي بالحقوق والواجبات في هذا المجال.

التأثيرات السلبية للقيم والعادات المتراكمة التي أدت إلي عدم حصول المرأة علي وضعها الذي تستحقه ..وقد تتأثر المرأة نفسها سلبياً بهذه القيم والعادات.

النظرة السائدة للمرأة في الريف التي تجعلها أقل قدراً من الرجل في الحصول علي حقها في التعليم .إلي جانب حجم العبء الملقي علي عاتقها.ومع أن نسبة قيد النساء في جداول الإنتخابات مرتفعة إلا أنها ليست من منطلق الحرص علي مشاركتها وإنما من منطلق إستغلال أصواتهن والتي تمثل كتلة إنتخابية كبيرة في تدعيم المرشح الذي تم إختياره من قبل العائلة أو القرية ضد مرشح أخر.

عدم تحمس الأحزاب والقوي السياسية لترشيح النساء علي قوائمها .وأن معظم الأحزاب لا تقدر دور المرأة وإمكانياتها في العمل العام ، وتبني المفهوم المغلوط للمشاركة الشكلية للمرأة . ويتضح موقف الأحزاب ليس فقط من خلال التمثيل في الهيئات العليا أو الترشح للإنتخابات بل وعلي المستوي القاعدي من حيث تكوين الكادر الحزبي النسائي سياسياً ، فقد أكتفت الأحزاب بتكوين لجان للمرأة وكان الهدف المعلن منها هو تفعيل العضوية النسائية ، إلا ان الواقع يعكس عزل العضوية النسائية وتحجيم وتهميش دورهن داخل الحزب للتأثر بالثقافة المجتمعية أكثر من الأفكار التقدمية.

كما أن هناك عوامل إقتصادية تعوق / تحد من مشاركة المراة في الحياة السياسية ..حيث تؤثر التحولات الإقتصادية في المجتمع علي المرأة بصورة أكبر من الرجل ، فالمرأة لا تتمتع بإستقلالية إقتصادية ،لذا فإن الفقر والإنشغال بمطالب الحياة اليومية يمثلان أهم العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل العام.

هذا بالإضافة إلي غياب الوعي لدي المرأة نفسها ..حيث لاتعطي المراة صوتها للمرشحات السيدات وذلك لعدم وعي السيدات بأهمية أن تمثلهن ممن تنوب عنهن..

مبدأ المساواة ومهمة تفعيل دور المرأة فــي الحياة السيـاسية

تثيرمسـألة مسـاهمة المـرأة فـي الحيـاة السياسـية جـدلا واسـعا فـي اوسـاط المثقفين والحقـوقيين والسياسيين على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم. وتكتسب هذه القضية اهمية استثنائية في الوقت الراهن حيث الدور الكبير الذي يمكن ان تقوم بـه المرأة في اعادة البناء والاسـهام الفعال في التغلب على الكثير من المعضلات التي يواجهها مجتمع ما بعد الحرب والدكتاتوريـة، سيما وان تجربة الفترة المنصرمة اثبتت بأن المرأة العراقيـة كشفت عن مهارات قياديـة وتنظيميـة كبيرة سواءا في التنظيمات الاجتماعية والسياسية غير الحكومية، او من خلال قيادتها المباشرة للكثير من المواقع الحكوميـة، بمـا فـي ذلك الـوزارات والمؤسسـات الرسمية الهامـة، ناهيك عن الدور البالغ الاهمية الذي تقوم به المرأة في مجـال التربيـة والتعليم وفـي كافة مراحلـه. بالاضـافة الـى ذلك فان المرأة باتت تشكل ركنا مهما من اركان العملية السياسية ليس فـي العراق وحده وانما في الكثير من البلدان ذلك ان لصوتها الانتخابي اهمية استثنائية لا يمكن تجالها باي حـال. واذا كان صوت المرأة الانتخابي حاسما في ايصال مشرعينا القادمين الى خيمة برلمان دولتنا الدائم، فان ثمة خشية مشروعة لدى الكثيرين من ان يسهم هذا الصوت في تشريع الانقلاب على الكثير من الانجازات التي حققتها المرأة خلال سني نضالها المريرة، وخصوصا في ظل اشاعة الثقافة الظلامية التي تنظرالى المرأة باعتبارها مخلوق نـاقص الآدميـة. ان مراجعة بسيطة لاسـهامات المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية ستعكس الهوّة الشاسعة بين ما تقدمه المرأة في مجال الانتاج المادي والروحي للشعوب وبين حجم المساهمة في اتخاذ القرار ورسم السياسة العامة، حيث تؤكد احدث الاحصائيات بأن نسبة النساء الممثلات في الاجهزة التشريعية للكثير من البلدان لا تؤلف سوى اقل من 10% من مجموع اعضاء تلك الاجهزة واقل منها في الوزارات والمناصب الاخرى في الدولة (وتتدنى هذه النسبة الى الصفر في بلدان الملكيات المطلقة الشرق اوسطية). هذا على الرغم من كون النساء يشكلن ما لا يقل 50 % من مجموع الناخبين. وتبدو الوضعية اكثر قتامة في البلدان النامية، وخصوصا الشرق اوسطية منها، حيث ابواب الكثير من المؤسسـات الحكوميـة موصـدة امـام النسـاء (كمؤسسـات القضـاء فـي البلـدان التـي اتخـذت مـن الشريعة الاسلامية مصدرا للتشريع). فيمـا تحـرم بعض الدسـاتير علـى المرأة الترشيح لخوض الانتخابات لتولي منصب رئاسة الدولة (المادة 115 من دستور جمهورية ايران الاسلامية). ما يشكل اخلالا بالكثير من المواثيق والمعاهدات الدولية وخصوصا اللائحة الدولية لحقوق الانسان (1948) والتي تنص صراحة على انه "لكل فرد الحق بالمساهمة في ادارة شؤون وطنه". ذلك ان استقلالية المرأة والارتفاع بوضعها الاجتماعي والاقتصادي بالاضافة الى اشراكها بالحياة السياسية سيكون له اثر بالغ في تطوير ادارة الدولة من جهة، وضمان شفافية نشاط اجهزتها من جهة اخرى. وبالمقابل فأن ابعاد المرأة عن الحياة العامـة ووضـع العراقيل امـال مسـاهمتها فـي ادارة الشـؤون العامـة للدولـة بالاضـافة الـى كونـه يشـكل خرقـا لمبدأ العدالـة و تكريسـا لضـاهرة التمييز علـى اسـاس الجنس، وتلك مخالفة واضحة للمبـادئ الدستورية المتعارف عليهـا، فانـه (الابعاد) سيحرم المجتمع من طاقات انسـانية كبيرة وسيخل بـالتوازن الذي لا يمكن ان تستقيم بدونه الديمقراطية الحقيقية. من هنا تأتي الاهمية البالغة لمبدأ المساواة بين الجنسين وخصوصا في مجال رسم السياسة العامة للدولة وتفعيل آليات تنفيذ تلك السياسة. وهنا لابد من الاشارة الى ان اقصاء المرأة عن المشاركة الحقيقية في وضع سياسة الدولة وتنفيذها في الدول الاكثر تقدما يضطرها الى اللجوء للتاثير على تلك السياسة من خلال الانخراط في نشاط المنظمات السياسية

والاجتماعية (غير الحكومية)، او من خلال ما بات يعرف بمنظمات المجتمع المدني، وتأليف ما يمكن ان نطلق عليه محاور الضغط وذلك لانتزاع مكاسب ودفع السلطات المختلفة، وخصوصا التشريعية منها، لاتخاذ قرارات تؤمن الحد المطلوب من التكافؤ بين الجنسين. الأ ان هذه الامكانية تبدو ضئيلة، وحتى معدومة، في الكثير من البلدان النامية وذلك اما بفعل القراءات الخاطئة للتعاليم الدينية، او بسبب سيادة العقلية القبلية والتي تنظر الى المرأة من خلال موشور التقاليد والاعراف الاكثر تخلفا، وما يترتب على ذلك من امراض اجتماعية مزمنة يتطلب القضاء عليها جهدا مضاعفا سواءا من قبل الدولة، ممثلة بجهازها التشريعي، او من قبل الاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية المختلفة. وربما اكتسبت مشاركة المنظمات الانسانية الدولية، والنسوية منها على وجه الخصوص، اهمية استثنائية وخصوصا في مجال ابداء المساعدة التنظيمية ونقل الخبرة، سيما وان البعض من المنظمات النسوية الوطنية تمتلك شرف المساهمة في تشكيل تلك المنظمات (رابطة المرأة العراقية على سبيل المثال). عند تناول موضوعة مبدأ المساواة بين المرأة والرجل واشكالية تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية للدولة العراقية الجديدة اجد مناسبا الاشارة الى ان دستور العراق الدائم، ورغم تحفضنا على الكثير من مضامينه، وقانون الانتخابات العراقي اوجدا ارضية مناسبة لتفعيل دور المرأة وضمان مشاركتها في ادارة الدولة العراقية ورسم سياستها وذلك من خلال تخصيص ما لا يقل عن 25% من مقاعد البرلمان العراقي، حيث اشارت الفقرة (رابعا) من المادة السابعة والاربعين الى ان " يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب". فيما اشترطت المادة (11) من قانون الانتخابات على ان "تكون امرأة واحدة على الاقل ضمن اول ثلاثة مرشحين في كل قائمة، كما يجب ان تكون ضمن اول ستة مرشحين في القائمة امرأتان على الاقل، وهكذا حتى نهاية القائمة". ومع ان النسبة المثبتة في القانون المذكور لا ترقى الى النسبة التي حددها برنامج المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة والقاضي بتحقيق نسبة لتمثيل النساء في اجهزة الدولة العليا لا تقل عن 30 % حتى العام 1995 ، الا انه (قانون الانتخابات) اوجد طفرة نوعية في مجال تمثيل المرأة في المجلس النيابي للدولة قياسا بنسبة تمثيلها في برلمانات الدوّل النامية وحتى المتطورة منها. الأ أن تجربة الجمعية الوطنية السابقة وقوائم المرشحين لعضوية مجلس النواب القادم تشير الى ان حشر النساء في بعض تلك القوائم جاء تنفيذا لقواعد القانون الملزمة اكثر منه تمثيلا لجمهور النساء في اجهزة الدولة العليا. وهذا ما يمكن تلمسه بوضوح اثناء استعراض الخلفية السياسية والاجتماعية للعناصر النسوية الممثلة في وزارات الحكومة والمؤسسات التابعة لها، حيث غياب القاعدة الملزمة بتمثيل المرأة. ومع ذلك فان مجرد الزام القوى السياسية بتضمين قوائمها العناصر النسوية يعد خطوة الى الامام في طريق تحقيق المساواة بين الجنسين. هذا عوضا عن التأثير الايجابي لهذا التمثيل على الحياة الداخلية للاحزاب والحركات السياسية ذاتها، ذلك انها تجد نفسها ملزمة بالتوجه لمخاطبة النساء واستمالتهن للانخراط بمعترك الحياة السياسية ما يعد بحد ذاته مكسبا للمرأة. انني ارى ان تحقيق مبدأ المساواة وتأمين المشاركة المناسبة للمرأة في ادارة شؤون الدولة ورسم سياستها يعتبر شرطا اساسيا خلال عملية اعادة البناء و التأسيس لدولة المؤسسات، واستجابة منطقية لمتطلبات الديمقراطية، ليس لان المرأة مساهما اساسيا في انتاج الخيرات المادية والروحية فقط،، بل ولانها منتجا اساسيا للحياة ايضا

دور المرأة في الثورات

لقد شاركت المرأة العربية بما لا يدع مجالا للشك في الثورات العربية بل كانت من أطلق شرارة البدء في بعض الدول العربية، فعلى مستوى المجال العام شاركت في المظاهرات والاعتصامات الجماهيرية بل ونظمت بعضا منها، وكانت خطيبة وقائدة في هذه المسيرات ولاقت قبولا واهتماما من الجماهير المنتفضة، كما أنشأت المدونات وصفحات الفيس بوك ونشرت رسائل ثورية عبر مواقع اليوتيوب وكتبت الشعارات الثورية وحرضت مثيلاتها من النساء، فكانت تحاول أن ترفع الوعي بمفهوم الحريات والتحرر والمدافعة عن حقوق النساء وحرية الرأي والتعبير، ولم تستثنها قوى الظلام وأجهزة الشرطة فكانت معتقلة وسجينة بل وتم التنكيل بها من قبل أفراد الشرطة في بلدانها وتسربت الكثير من مشاهد تصوير الفيديو وهي تضرب وتعذب وتنتهك كرامتها، وعانت من سياسة التخويف والتهديد واستغلال الصورة النمطية للإناث ومفهوم السمعة والشرف، وجابهت الشتائم ومحاولات النيل منها بكل قوة ولم تجعلها تتراجع، بل لقد تم سحلها وتعريتها كما حدث في إحدى البلدان العربية ولم تكترث لها قوات الجيش وحاول البعض التنكيل بها غير عابئين بأي رصد إعلامي أو حقوقي.

كما نظمت المرأة العربية نفسها وشاركت في مهام الإسعاف لجرحى الثورات، وأقامت في خيم المعتصمين ضاربة بعرض الحائط أي معوقات مجتمعية أو ثقافية حاولت النيل منها، وكانت وجها إعلاميا قويا استطاعت أن تعبر عن القضايا المجتمعية والسياسية بعمق، وأن تفرض وجودها وتعبر عن آرائها، وتتزعم الجموع الغاضبة.

لقد شقت المرأة العربية طريقا محفوفا بالمخاطر وربما دفنت أحلام الصبا وطموحات شخصية لأجل مصلحة الوطن وإيمانا راسخا بأن الحرية –الحلم- هي ما تصبو إليه لأجل أبنائها والأجيال الشابة التي ستأتي فقد قبلت أن تكون وقودا لأجل الآخرين ولأجل الجميع ولأجل النساء مثلها، ورغم ذلك فقد نالت تقديرا عالميا وعربيا ومحليا فنذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر والرصد:

- حازت توكل كرمان الإعلامية اليمنية والقيادية في الثورة الشبابية الشعبية والتي رأست منظمة صحفيات بلا قيود على جائزة نوبل للسلام للعام 2011 بالتقاسم مع الرئيسة الليبيرية إلين جونسون سيرليف والناشطة الليبيرية ليما غوبوي، وبهذه الجائزة أصبحت توكل خامس شخصية عربية وأول امرأة عربية تحصل على جائزة نوبل، كما اختارتها مجلة التايم الأمريكية في المرتبة الأولى لأكثر النساء ثورية في التاريخ، وتم تصنيفها ضمن أقوى 500 شخصية على مستوى العالم، وتم اختيارها كأحد سبع نساء أحدثن تغييرا في العالم من قبل منظمة مراسلون بلا حدود.

- تم تكريم الناشطة أسماء محفوظ لدورها في الثورة المصرية في البرلمان الأوروبي في نهاية ديسمبر 2011 بالإضافة إلى خمسة من النشطاء المطالبين بالديمقراطية في انتفاضات مصر وسوريا وتونس حيث تم منحهم جائزة سارخوف لحرية الفكر، وأكدت محفوظ أن هذه الجائزة لجميع الشباب المصريين الذين ضحوا بأرواحهم باسم الحرية للجميع وأكدت أن الشباب المصري لن يخون الضحايا بل سيعمل على تحقيق الحلم.

- وعلى النقيض هنالك نساء وفتيات عربيات تمردن في ظل الثورات العربية على عباءة المجتمع وعبرن عن دواخلهن المكبوتة نتيجة الثقافة الذكورية وسيطرتها على جسد الأنثى فعبرن من خلال التعري عن رفضهن لكل ما تربين عليه من المحرمات المجتمعية والثالوث المقدس المتمثل بالدين والجنس والسياسية، ورغم فردية مثل ردات الفعل هذه إلا أنها نتائج وإفرازات الكبت والحرمان والثقافة العرجاء فالنظر فقط للمرأة كأنثى وجسد وتجريدها من القدرة على التفكير والإبداع عزلها وجعل تفكير بعض الإناث بالتمرد على فكرة المجتمع بالإتيان بالقيض، غير مدركات أه أيضا أصبح اسيرات صورة الجسد.

ورغم أن هذا ليس بالنموذج الأمثل لسياقه إلا أنه نموذج يحمل وجه آخر للمخفي في المجتمعات العربية التي تفضل أن تدفن رؤوسها في التراب على أن تستشعر بخطورة النظرة الدونية والنمطية للمرأة والفتاة وقمع حريتها وقدراتها وتقزيم المرأة بجسد جميل يصلح لأوقات جميلة وما دون ذلك تبدأ رجعية التفكير والانحدار بالمرأة لدرجة التعامل معها كسلعة تباع وتشتري وتقدر بأثمان، إذن الصورة ليست وردية في مجتمعاتنا العربية والوضع الثوري يرشح للكثير من الخروج عن المألوف الذي بحد ذاته أمر مطلوب - لكن هذا ينذر بانهيار المنظومة الأخلاقية فجأة وانهيارا مدويا كالأنظمة العربية، وهذا مكمن الخطر فثقافة المجتمعات هي خط دفاعها الأول، والمرأة دوما وعلى مدار التاريخ كانت خط الدفاع الأول وأيضا خط الانهيار الأول لأن المجتمع تعامل مع المرأة كموضوع وليس كشريك، بما يعني أن صيرورة الوجود الفكري للنساء إنما هو بفعل تخطيط الفكر الذكوري ولم تكن شريكة فيه، وللأسف فإن مؤشرات ودلالات الثورات العربية في هذا الوقت المتقدم بعض الشيء إنما تؤشر إلى هذا المأزق الثقافي ويمكننا تلخيص بعضا من المواقف ذات الدلالة:

1- قصور الوعي الثقافي والفكري لكل ما يتعلق بالنساء ومشاركتهن السياسية، فنجد الذات العربية ترتد مرة أخرى لمفهوم أنثى وذكر، وليس التعامل مع القضايا من منطلق فكري أو كفاءة، مما يؤدي إلى تحجيم دور النساء السياسي في حصد أي انجازات للثورات العربية، وهذا ما لمسناه في الانتخابات التشريعية المصرية بعد ثورة 25 يناير- كنموذج لا يعكس الحراك الشعبي النسوي الذي ساهمت به بقوة.

2- لاتزال المعوقات المجتمعية والثقافية الذكورية تواجه النساء العربيات لأن الإرث الثقافي لم يسقط بسقوط الأنظمة بل ربما تكشفت الصورة الحقيقية للمجتمعات العربية القابلة للتغيير باستثناء موضوع المرأة، وعلى سبيل المثال لا الحصر تقول اسماء محفوظ الناشطة المصرية في حركة 15 أبريل حول التحديات المجتمعية التي واجهتها أثناء مشاركتها السياسية قائلة: " كأي أسرة مصرية، كانت لأسرتي تحفظات على مشاركتي في العمل السياسي، وكانوا دائما ينصحونني قائلين «انت بنت ومش وش بهدلة». وقد دفعتني ضغوطهم، في وقت ما، إلى التقليل من نشاطي حتى أستطيع البقاء معهم بالمنزل لفترة أطول، حتى إنني تركت موقع المتحدثة الإعلامية باسم الحركة واكتفيت بدوري كعضو.. وبعد تفجر الاحتجاجات كانوا سعداء جدا، وقالوا لي «نحن فخورون بك».

3- سيطرت ذهنية الصورة المقولبة للمرأة في كيفية تقديم المرأة المرشحة في الانتخابات، فكما حدث في حملات الدعاية الانتخابية للمرشحين فقد تم اقصاء صور النساء المرشحات- على

قلتهن- وتم وضع صورة الوردة بدلا من صورهن، ويمكننا أن نستقرىء دلالات اختيار الوردة تحديدا كرؤية لرقة المرأة والصفات الأنثوية التي تجزء دورها في الدور الانجابي والدور المرغوب من قبل العقلية الذكورية، ومرة أخرى فإن تحكم وسيطرة المرشحين من رجال يمكنه أن يتحكم بسهولة ودون مقاومة بقرارات ووجود المرأة المرشحة كديكور فقط.

4- العنف الممارس من قبل السلطة الحاكمة لا يفرق بين رجل وامرأة بل يزداد عنفا وقسوة مستغلا البيئة العربية ويحارب النساء بعقلية مجتمعاتهن، فكما حدث مع الناشطة السياسية غادة كامل عبد الخالق وسحلها وتعريتها كان من أبشع جرائم انتهاك الحريات وحقوق المرأة وامتهان كافة القرارات الدولية في حماية النساء، فالعقلية البوليسية لم ترحم رجلا أو امرأة بل تحارب النساء بما ساهم المجتمع العربي بتعزيزه حول الجسد والعورة، وذلك امعانا في الحاق الأذى الأعنف بكل من تحاول أن تمارس حقها الطبيعي في ممارسة العمل السياسي، فالشباب الثوار قد يتعرضوا للضرب وربما القتل، لكن النساء الثائرات- بحسب عقلية الذكور- فإن محاربتهن من خلال الجسد مرة أخرى والنظرة القاصرة على المرأة كأنثى يكون الخيار الأول لمالكي السلطة، ويجد المتصفح لمواقع الانترنت ومواقع اليوتيوب والفيس بوك بالكثير من حملات التشويه المضادة للنساء اللواتي كان لهن دورا رائدا وقياديا في الثورات العربية وكافة هذه الحملات تتعلق بسلوكهن أو صور مفبركة في محاولة للنيل منهن ومن مكانتهن ودورهن الريادي في الثورات وبغض النظر عن الأطراف المستفيدة فإن إعادة قولبة النظر للمرأة والارتداد لأن المرأة ليست إلا تابعا للرجل وهو الأمر الذي جاء تراكما لثقافة الأجيال العربية ولا نتوقع أن تغييره بالأمر الممكن في هذه المرحلة.

إن صورة المرأة في الواقع الاجتماعي العربي، خضعت وتخضع لسياقات اجتماعية وتراثية تاريخية بكل ما أنتجته من أعراف وعادات وتقاليد سلبية تراكمت على مدى التاريخ القديم والحديث والمعاصر، بواسطة جملة من الأدوات التواصلية كاللغة والدين والقانون والثقافة بمختلف مكوّناتها في اطار المجتمع التابع والمتخلف... وبالتالي فان هذه الأدوات أدت وظائفها داخل هذا الاطار بالتفاعل مع واقعه الاقتصادي والاجتماعي الذي شكل أساس البناء الثقافي لهذه التركيبة/ الصورة التي لم تتطور مكوناتها بشكل جوهري أو متمايز عما كان عليه الحال قبل 50 عاماً.

وضع المرأة المصرية قبل الثورة

المرأة المصرية دائما كانت تعاني التهميش والعنف قبل قيام ثورة يناير حتي أن النظام كان يستخدم ملف المرأة لتجميل وجهه أمام العالم بفضل أحد أركان النظام السابق وهي سوزان مبارك التي أثرت بشكل كبير في إصطحاب عدد كبير من سيدات المجتمع وأصحاب المصالح بما يخدم قضية التوريث حتي تكتسب صفة أم الرئيس بعد ما كانت زوجة الرئيس ، واستخدمت

حقوق المرأة الإجتماعية والإقتصادية ستار لتواجدها في الصورة وفي الخارج لتمرير مشروع عمرها (التوريث) الأمر الذي سمح لها بكل تأكيد من التوغل في القضايا السياسية سواء كان داخل الحزب الوطني أو حتي داخل الحكومة بوجود عدد من السيدات أصحاب الحقائب الوزارية المهمة ذات الطبيعة الجماهيرية أوالدولية للمساهمة بشكل كبير في مشروع التوريث فنجد مثلا وزارة التعاون الدولي والوزيرة فايزة أبوالنجا والمجلس القومي للمرأة وجمعية سوزان مبارك للسلام ومكتبة الإسكندرية وغيرها من العلاقات الدولية والتمويل وأيضا نري الوزيرة عائشة عبد الهادي وزيرة القوي العاملة والصلة الكبيرة بينها وبين النقابات العمالية التي كان يراهن عليها النظام السابق في الإمساك بمفاصل البلاد لأن النقابات العمالية هي أكبر تنظيم عمالي في مصر مما يسمح بخروج الألاف للتأييد أولعمل إضرابات في الوقت الذي يختاره الأمن الذراع الأقوي للنظام السابق

كل هذا كان قبل الثورة في الوقت الذي كان لزاما علي مجلس الشعب السابق تمرير بعض القوانين التي تسهل مشروع التوريث حلم سوزان مبارك جاءت قضية تزوير الإنتخابات البرلمانية 2010م ونظام الكوتة الذي تم إقراره تحت ستار تمكين المرأة المصرية في الحياة السياسية ووصلت بالفعل 64 سيدة ليست لهمن علاقة بالحياة السياسية ولا بالقضايا المهمة للمرأة من التعليم والحماية الإقتصادية والتمكين السياسي بل كانوا أوراق تتحرك لمصالح النظام الغاشم الذي طالما ما كان يهاجم المنظمات الحقوقية التي تعمل علي تمكين المرأة في الريف من المضايقات الأمنية والإدارية من رفض مشروعات وعدم السماح بتنفيذ الأنشطة وتخويف المواطنات في الريف بالتهديد لأزواجهم أو في أولادهم وكانت المنظمات دائما ما تتهم بالعمالة والخيانه لتفرغها من مضونها

وقد اقتصرت المشاركة السياسية للمرأة قبل ثورة يناير 2011 م ،على تمثيل رمزى في بعض المناصب الإدارية العليا معظم الوقت كانت في وزارة الشئون أو التأمينات الإجتماعية. أو عبر تمثيل برلمانى محدود جداً، حيث تلجأ بعض حكومات الدول النامية لمثل هذه الحلول الرمزية لمواجهة ما تفرضه عليها المنظمات الدولية من ضغوط.

ومع أن المرأة المصرية سجلت تاريخا زاخرا بالمشاركة السياسية في النصف الأول من القرن العشرين، حيث أسست مجموعة من النساء المصريات أول تنظيم غير حكومي للخدمات (- الرابطة الفكرية للنساء المصريات). وفى عام 1942م تم تأسيس أول حزب سياسي للمرأة تحت إسم الحزب النسائي المصري، كما تكون الإتحاد النسائي المصري في عام 1974م. أيضا حازت المصريات على حق الترشيح والتصويت بشكل نهائي في الدستور المؤقت لعام 1956م، وقد تأكد لها كامل حقوقها المدنية والسياسية بموجب الدستور الدائم لعام 1971م. كما أن العام 2009م فقد شهِد تعديل بعض أحكام قانون مجلس الشعب ليقضي بتخصيص أربعة وستين مقعد للمرأة بمجلس الشعب ولمدة فصلين تشريعيين فقط كوسيلة لدعم الدور البرلماني للمرأة ومشاركتها السياسية الفاعلة مما يعكس دورها الإيجابي في جميع المجالات الخارجية بشان المرأة

إلا أن هذه المسيرة الطويلة من النضال النسوى نحو المساواة الإنسانية أو النصوص الدستورية والقانونية الساعية إلى ذات الهدف لم تلعب دوراً إيجابيا في تحسن واقع المرأة المصرية التى

دخلت القرن الحادى والعشرين وأوضاعها بشكل عام تزداد تراجعا. والمفارقة الجديرة بالملاحظة هنا أنه رغم تدنى نسب المشاركة للمرأة قبل الثورة فإن نسب قيدها في الجداول الإنتخابية كان في إرتفاع مستمر حيث تم توظيف الأصوات النسائية تحت مظلة ظروف الفقر والجهل للمرأة خصوصا في الأرياف والمناطق النائية، وقد تضاعفت نسب النساء المقيدات في جداول الإنتخابات فنلاحظ تضاعف نسبة النساء نحو مرتين خلال الفترة(1986-2000) فقفزت من 18%عام 1986إلي 35% عام 2000م، ثم إلي38% عام 2005م ، واستمرت زيادة نسب المقيدات في جداول الإنتخابات إلي 40% مقابل60% للرجال عام2007.م.

وفيما يتعلق بعدد الناخبات ارتفع من 20.6%عام 1975م إلي حوالي29% في عام 1989م ، ووصل عام 2003م إلي 37.9% ووفقًا لبيانات وزارة الداخلية المصرية، فإن نسبة النساء المقيدات في جداول الناخبين 39.9% من مجموع الناخبين المسجلين في جداول الإنتخابات. ولكن المشاركة السياسية التي نقصدها هنا هي ضمان إدماج المرأة في عملية التنمية بكافة جوانبها الإجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية من أجل صياغة متكاملة وشاملة لمستقبل مصر، وهو ما يعني ضمان حق المرأة في المشاركة المباشرة في كافة الأطر السياسية والإجتماعية كالأحزاب والجمعيات والنقابات والإتحادات، فضلا عن مشاركتها الفعالة في مراكز صنع القرار المختلفة.

من ذلك نري أن هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي حالت دون تفعيل مشاركة حقيقية للمرأة فبل الثورة .بحيث لم يصبح الحديث عن تفعيل المشاركة السياسية للمراة ترفاً أو بحثاً عن حقوق علي النمط الغربي ، وإنما هو ضرورة ملحة يجب أن تتعامل معها مختلف المؤسسات من حكومة وإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ، حيث ظلت المشاركة السياسية فبل الثورة تحبو وأمامها الكثير من العقبات لتصل إلي المشاركة الحقيقية والفعلية في صنع القرار ، وهذه المشاركة التي ستكفل لبقاء نساء الوطن الحصول علي حقوقهن لأن هناك من يطالب بها ويتبحث عنها . في هذا السياق تشغل قضايا تفعيل المشاركة السياسية للمرأة حيزا كبيراً على أجندات الإصلاح والتغيير بعد الثورة سواء كانت خارجية أو داخلية. فقضية المرأة لم تعد شأنا داخليا للمجتمعات، بل غدت أحد مكونات مؤشرات التنمية البشرية حول العالم، كما أن الإتفاقيات الدولية التي تضمن حقوق المرأة قد أعطت لمطالب الناشطين الحقوقيين قوة القانون الدولى، فيما يعد تهميش المرأة في عمليات التنمية بمجالاتها المختلفة نمطا ًمن أنماط هدر الإمكانية والطاقات الإنتاجية كما أننا نأمل أن يكون وضع المرأة قد تغير إلي الأفضل عقب ثورة يناير المجيدة.........

دور المرأة في ثورة يناير

لعبت المرأة المصرية دورا بارزاً وحيويا وتاريخيا في أنجاح ثورة 25 يناير المجيدة ، فكانت مساوية للرجل في كل ما أنجز نحو الثورة ، وكانت مشاركة مع الرجل مشاركة فعلية منذ اللحظات الآولى لآندلاع الثورة ، وهذا الكلام حتى لا نبخسها حقها ، وإحقاقا للحق ، وهى كانت مساعدة ، هامة بهامة وساعد بساعد بجوار الرجل في ساحة ميدان التحرير ، كما علا صوتها

مطالبة برحيل الطغاة عن حكم مصر معرضة نفسها للموت ، وكان صوتها أعلا من صوت أجراس الكنائس وأصوات المأذن من فوق المساجد وايضا كشفت عن وجه جديد للمرأة المصرية لم يعتده مجتمعنا من قبل ثورة 1919م، وكان مفاجئاً بكل المقاييس للعالم الغربي الذي سيطر عليه الإعتقاد بأن المرأة المصرية هي ظل الرجل، حيث وقفت حواء المصرية الثائرة جنباً إلي جنب مع الرجل في ساحة ميدان التحرير تطالب بالحرية والديمقراطية والعدالة الإجتماعية ، وتندد بالفساد والقمع والظلم وتتلقي نفس الضربات الموجعة وتنال الشهادة في سبيل الوطن . خرجت النساء المصريات لأول مرة عام 1919م لمناصرة سعد زغلول..وهذا المشهد تكرر عندما خرجت المرأة للمرة الثانية لتقف بجانب الرجل في ثورة شعبية سلمية خالصة هي ثورة يناير 2011م، حيث ارتفعت أصوات الرجال والنساء ، الفتيات والشباب، المسلمين والمسيحيين ،الكبار والصغار في هذه الثورة التي طالبت بالحصول علي الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الإجتماعية ورفع الظلم والحرمان عن كاهل الشعب المصري ، ومحاكمة الفاسدين وإسقاط نظام فاسد بائد لم يورث المصريين غير الظلم والقهر ، ورغم هول ما قد تعرض له الثوار ..لم تخش المراة من أن تناضل بجانب الرجل . كما يرجح البعض بأن المراة هي التي أشعلت فتيل الثورة عندما دعت إحدي الفتيات علي مواقع الإنترنت بأنها ستذهب إلي ميدان التحرير يوم 25 يناير بحثاً عن الحرية والكرامة وطلباً للتغيير بدون خوف أو تردد رغم أنها تعلم ما ينتظرها من رجال الامن.

كما تعددت الأسباب والدوافع التي دفعت المرأة للمشاركة في الثورة منها شعور المراة بالقهر والإستعباد والحرمان والفقر والظلم الإجتماعي .كما أن الكثيرات من النساء إنتقدن وبشدة نظام الكوتة الذي طبق في مجلس الشعب 2010 م ،ووصفوه بالفاشل الذي يهدر كرامة المرأة مؤكين أن المرأة التي تريد كرسياً تحت قبة البرلمان عليها أن تفعل دورها السياسي ، ومن هذا المنطلق يجب علي المرأة أن تستعيد مكانتها وأن يدرك المجتمع دور المرأة السياسي. كما أن المرأة المصرية شجعت أولادها علي الخروج إلي المظاهرات من أجل البحث عن الحقوق المسلوبة من النظام السابق ،فدور الأمهات في البيوت لا يقل أهمية عن دور الفتيات اللاتي شاركن في التظاهرات والإعتصامات..والشيئ الذي أبهر العالم وجعله ينظر بعين الإعتبار والفخر للثورة المصرية هو أنة طوال مدة التظاهرات والإعتصامات لم تحدث أي حالة تحرش واحدة ضد أي متظاهرة ، لأن الشباب أدرك أنه بدون مشاركة المرأة سيفقد المجتمع نصف طاقته. كما ظهر جلياً دور القيادات النسائية في الثورة فشاهدنا السيدة "شاهندة مقلد" المدافعة عن حقوق المرأة والفلاحين تعتلي منصة ميدان التحرير بجوار السيدة "كريمة الحفناوي" القيادية الإشتراكية ..إلي جانب الكثيرات من الناشطات في مجال السياسة وحقوق الإنسان فكانت "جميلة إسماعيل "-التي خاضت معارك سياسية كبري من خلال حزب الغد وخاضت إنتخابات 2010م – تقف في ميدان التحرير بجوار المتظاهرات ..بالإضافة إلي بثينة كامل ..ومن صناع الثورة أيضاً الكاتبة "نوال السعداوي" و"نوارة نجم" و"أسماء محفوظ"،"وإسراء عبد الفتاح" وما كان لهن من إسهامات جلية في نجاح ثورة يناير .

المرأة العربية ضحية الثورات:

ورغم جمالية الصورة الثورية والوجود القوي وتألق المرأة العربية إلا أن الجهود والحراك الذي أعطى الكثير من المؤشرات أن بإمكان النساء أن يصنعن تغييرا وقادرات على المشاركة السياسية بكافة مستوياتها، إلا أن هذه الجهود لم ترتقى لمطالب النساء العربيات في الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية..

فقد حدثت الأمور بشكل عكسي حيث خرجت النساء بكافة شرائحهن وشاركن بكل قوة إلا أن أنه تم تجاهلهن وتهميشهن، فقد ألقى الجيش المصري القبض على العشرات من المتظاهرات تم إخضاعهن لكشوف العذرية. أما على الصعيد السياسي، فتم إقصاء المرأة من هيئات صناعة القرار الرئيسة، إذ لم يصل منهن إلى قبة البرلمان في الانتخابات البرلمانية سوى عدد لا يتجاوز أصابع اليدين.

أما في مصر، ورغم الدور الكبير الذي لعبته المرأة خلال الثورة، إلا أنها كانت الخاسر الأكبر بعد نجاحها في إسقاط النظام، حيث عانت التهميش السياسي والضغط النفسي والعنف الجسدي نتيجة الانفلات الأمني، فقد فوجئت المرأة المصرية بتهميش وإقصاء لها، بدءا من التراجع في القوانين التي استمرت تناضل من أجل الحصول عليها، وصولا إلى استبعادها تماما من كل مواقع صنع القرار.

فبين إلغاء الكوتا النسائية، واستبعادها من لجنة الحكماء لتعديل الدستور، وتجاهلها في التشكيل الحكومي، وتعديل قوانين الأحوال الشخصية، وحملة لإلغاء المجلس القومي للمرأة، وبين استمرار القوى السياسية الدينية والمؤسسات الإسلامية والمسيحية، التي لازال يهيمن عليها الفقه التقليدي، وضع المرأة في دور هامشي في الحياة السياسية والأنشطة العامة، مع فرض أفكار فقهية تحط من دور المرأة تحت مقولات شعاراتية بأن دور المرأة في المجتمع عظيم ولكن يتمركز في تربية الأسرة فقط، لتصبح المرأة المصرية خارج المشهد السياسي، مضغوطة بالفكر الفقهي الرجعي الذي يريد تقزيم دورها فقط في خدمة الزوج داخل البيت، ووضع المرأة في اليمن وسوريا والسعودية وباقي الدول العربية، لا يقل سوءا ولا تهميشا ونكرانا للذات.

وفي تونس" أمام فوز الإسلاميين بالانتخابات، شكَّلت النساء الناشطات جبهة 24 تشرين الأول/أكتوبر للدفاع عن حقوق المرأة التي ظلت تتمتع بها بخاصة في مجال الزواج والطلاق وتنظيم النسل والحق في الإجهاض. ورغم فوز النساء في انتخابات المجلس التأسيسي بنسبة 23 في المائة من المقاعد في البرلمان، إلا أن التخوفات تساورهنّ.

فقد عبرن عن تخوفهن بعد الثورة لأن الحصاد للثورة هو حصادا رجوليا تم فيه تهميش المرأة سياسيا وإعلاميا، فلم تفز بالانتخابات التونسية سوى سيدتين فقط، وتعبر الكثيرات عن خشيتهن من تجاهل حقوق النساء المكتسبة تاريخيا، والردة إلى المكتسبات التي حصلت عليها النساء التونسيات بمجالات حقوقهن الاجتماعية والقانونية والثقافية والسياسية.

تقول الإعلامية رحمة همادي " ثمار الثورة في تونس كانت رجالية ولم تحصل المرأة في أول حكومة انتقالية بعد الثورة إلا على وزارتين وهذا يعتبر انتقاصا من حق المرأة التونسية فهناك نساء كثيرات محنكات وقادرات على الفوز بمناصب سياسية."

وفي ليبيا، ما بعد القذافي، أثار تصريح مصطفى عبد الجليل، زعيم المجلس الانتقالي الوطني الليبي، بإلغاء القوانين التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وأن تعدد الزوجات سيصبح قانونيًا، وذلك في الاحتفال الرسمي بتحرير ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر 2011، أثار جدالا وتخوفات كبيرة وسط النساء لما قد تعرفه ليبيا من تراجع عن الحقوق التي كنّ يتمتعن بها.

أما في المغرب، فقد اعتبرت الحركة النسائية تعيين وزيرة واحدة في الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية بعدما كانت المشاركة النسائية بلغت سبع وزيرات في آخر حكومة، اعتبرته تراجعًا خطيرًا يمسّ المكتسبات التي تحققت للمرأة، سواء في مدوّنة الأسرة أو في الدستور الجديد الذي ينص على مبدأ المناصفة، ومن أجل الضغط على الحكومة لتفعيل بنود الدستور الجديد، نظمت الحركة النسائية وقفات احتجاجية أمام البرلمان

الخلاصة :

تأسيساً على ما سبق عرضه نستخلص ما يلي :

- تزايد الاهتمام العالمي بقضية تنمية المرأة وتمكينها من أداء أدوارها بفعالية من خلال عقد سلسلة من الندوات والمؤتمرات التي أكدت على ضرورة دعم دور المرأة انطلاقاً من أهمية مكانتها في المجتمع.

- أن الدين الإسلامي أعطى صورة متكاملة عن دور المرأة ومكانتها في المجتمع، فالقرآن الكريم والحديث الشريف والتفسير والاجتهادات تعطي المرأة مكانة خاصة تترجم عملياً إلى تشريعات تحدد حقوقها وواجباتها.

- تشير الإحصاءات إلى أن المرأة المسلمة تسهم في تطوير بلدها، رغم أن نشاطها الاقتصادي أقل من نشاط النساء في البلدان المتقدمة.

- أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الأقطار الإسلامية تتزايد يوماً بعد يوم.

- أن هناك عدة عوامل تؤثر في معدلات مساهمة المرأة في عملية التنمية الشاملة، ومنها التشريع، والتعليم والتدريب، التحرر من التمييز والفقر، ووسائل الإعلام والثقافة.

المصادر

موقع الموسوعة الحرة ويكبيديا العربيه http://ar.wikipedia.org

موقع سي ان ان ايه بالعربيه http://arabic.cnn.com

موقع الحوار المتمدن http://www.ahewar.org

موقع كنانة http://kenanaonline.com

موقع الاعلامية هداية صالح https://hedayapress.wordpress.com

موقع المرأه العربيه والمشاركة السياسيه http://www.awapp.org

موقع بوابة مصر للمعلومات من خلال مقال عن هل للمرأه دور في الحياة السياسية

http://www.eip.gov.eg/News/PressReleaseDetails.aspx?id=157